

رئيس المجلس نرأس اجتماع اللجنة المالية لمناقشة سياسية الحكومة في معالجة الاختلالات الاقتصادية بحضور الصالح والصبيح والعلي والعمير

الغانم: إصلاح الوضع الاقتصادي بآليات وقرارات تحفظ رفاهية المواطن الصالح: تفعيل دور القطاع الخاص وترشيد الإنفاق الحكومي



جانب من الاجتماع لمناقشة الحكومة في سياساتها لمعالجة العجز في الميزانية



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال ترؤسه اجتماع اللجنة المالية مع الحكومة

صدرت بقانون من رحم مجلس الأمة ومثلت إضافة لقطاع الاتصالات ونجحت في توفير العمالة الوطنية لأنها تعاني من ضعف الجهاز الإداري الحكومي. وبين القضيبني أن هناك العديد من الأمثلة الاقتصادية الأخرى التي يقف فيها الجهاز الإداري الحكومي عائقاً لها، مطالباً الحكومة بتضمين الإصلاح الإداري إلى جانب الاقتصادي إن كانت فعلاً تريد تجاوز أزمة تراجع أسعار النفط وأثره على إيرادات الدولة.

بدوره قال مراقب مجلس الأمة النائب عبد الله التميمي إن الحكومة لم تقدم أي شيء خلال اجتماع أمس، مؤكداً أن رؤيتها لم تكن واضحة.

وأضاف: لا يمكن أن يكون هناك إصلاح مالي واقتصادي في ظل الترهل الحكومي والفساد المستشري.

وأوضح أن الحكومة تستعين بمكاتب استشارية وإن رؤيتها بعد مناقشتهم تبين أن السكن الحكومية أثناء الاجتماع حدث لديها ارتباك بعد أن قدمت للنواب أن الاستهلاك السكني الخاص للكهرباء 60٪ ولكن التجاري 40٪ بينما السكن الخاص الحكومي 20٪، وهذا ما جعل الحكومة تعمد إلى ملمة أوراقها وتنهى الاجتماع، مؤكداً أن هناك اجتماعات مقبلة يومي الثلاثاء والأحد.

من جهته أكد النائب د.عبد الرحمن الجبران أن الدراسة التي قدمتها الحكومة في اجتماع اللجنة المالية بشأن الدعم ومعالجة الوضع الاقتصادي مهلهلة وغير واضحة وليست دقيقة وتخالف الواقع وتبين لنا أن التدبير بالجانب الحكومي أكثر من المواطن.

ودعا الجبران رئيس المجلس مرزوق الغانم قبل اعتماد أي مشروع إصلاحي إلى البحث الأسباب التي حالت دون تنفيذ وثائق الإصلاح السابقة وتقديمها كمشروع وطني للإصلاح حتى لا تكون وثيقتنا حبرا على ورق.



د. عبد الحميد دشتي وكامل العوضي ومحمد طنا وسيف العازمي وأحمد لاري

في تصريح صحفي أن الحكومة كان تحت يدها موافقة المجلس على الخطة الخمسية، والتي تضمنت دراسة عن الاختلالات في الإيرادات والدعم، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتم التصويت عليها، إلا أنها لم تحرك ساكناً منذ سنة، ولو تحركت بجديّة منذ ذلك الحين لما وصلنا إلى ما وصلت إليه الأمور اليوم، مؤكداً أن الحكومة ليست أهلاً لإدارة أزمة تراجع الإيرادات النفطية. وأضاف أن قانون الخطة الخمسية شمل تقييم الأداء الحكومي من الوزير إلى المدير، وتقديم تقارير دورية عن نسب الإنجاز، إلا أننا لم نر أي محاسبة لوزير أو مدير، ولم نطلع على تقرير، بل إن كل المؤشرات تؤكد تراجع أداء الوزراء والمديرين وخطة التنمية، مشيراً إلى أن هذا أبلغ دليل على فشل الجهاز الحكومي إدارياً واقتصادياً في إصلاح الوضع الاقتصادي.

وقال النائب أحمد القضيبني: إن خطة الحكومة التي استعرضتها في اجتماع اللجنة المالية البرلمانية أمس ليست سوى خطة سابقة أقرها المجلس ضمن الخطة الخمسية في فبراير 2015، مشيراً إلى أن الجانب الحكومي لم يأت بجديد، بل أن نفسه بالخطة التي قدمها للمجلس لمواجهة أزمة تراجع إيرادات الدولة. وبين القضيبني

حكومي عن العجز. وأضاف الجبري: يجب أن نقف وقفة جادة أمام الوضع الاقتصادي علينا مخاطبة المواطنين بكل مصداقية بعد وصول العجز إلى 12 مليار دينار. وقال الجبري على الحكومة أن تبدأ بنفسها ونحن غير مقتنعين بما طرحته الحكومة، والوضع الاقتصادي سيء، والحكومة مطالبة بعدم تخفيف المواطنين. وأكد قائلاً: إن أي رؤية حكومية للإصلاح يجب أن يكون محورها هو المساس بالمواطن، مشيراً إلى أننا لا نريد حلولاً حكومية ترفيعية وقتية، ونحن مستمرون في الاجتماعات، والمواطن شريك. وقال: إننا نحتاج إلى فزعة وطنية من المجلس والحكومة والشعب، من أجل تلافى المرحلة الحالية، والابتعاد عما لا نحمد عفاً، فيما يتعلق بختامي العجز في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وقال النائب أحمد القضيبني: إن خطة الحكومة التي استعرضتها في اجتماع اللجنة المالية البرلمانية أمس ليست سوى خطة سابقة أقرها المجلس ضمن الخطة الخمسية في فبراير 2015، مشيراً إلى أن الجانب الحكومي لم يأت بجديد، بل أن نفسه بالخطة التي قدمها للمجلس لمواجهة أزمة تراجع إيرادات الدولة. وبين القضيبني

الاجتماع كان مثمراً ولمست تفهماً من النواب، مبيناً أن الإصلاح الاقتصادي الشامل له كلفة وإن أجل فستكون كلفته أكبر من إيقاف الهدر في أي قطاع من القطاعات ومع تقليل الهدر بالعلاج بالخارج والمتأمل بالعلاج السياحي من خلال وضع الضوابط السلمية المانعة له المحافظة على المستحق.

وأوضح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أن الاجتماع الذي عقد في لجان الشؤون المالية والاقتصادية الحكومية وتنفيذ مشاريع فعلية في عامي 2016/2017، موضحاً أن استفسارات النواب المتعلقة بالدعمسات اتفقتنا على عقد اجتماع الثلاثاء المقبل مع فريق وزارة الكهرباء لتبيان التفاصيل الدقيقة والمعلومات الإحصائية الخاصة مع التوسع العمراني الذي يحتاج إلى بني تحتية.

من جانبه، كشف مقرر اللجنة المالية البرلمانية محمد الجبري أن الحكومة مطالبة بمكافحة المواطنين ووضعهم بالصورة الحقيقية للأوضاع الاقتصادية الحالية. وقال الجبري في تصريح صحفي عقب الاجتماع: انتهينا من اجتماع اللجنة الاقتصادية بحضور رئيس المجلس ووزير المالية واستمعنا لشرح



أنس الصالح ود. علي العمير ود. يوسف العلي خلال الاجتماع

على الحكومة مراجعة قرارها بشأن تخفيض مستحقات العلاج بالخارج بما لا يؤثر على مستحقيه الفعليين، مؤكداً أنه مع إيقاف الهدر في أي قطاع من القطاعات ومع تقليل الهدر بالعلاج بالخارج والمتأمل بالعلاج السياحي من خلال وضع الضوابط السلمية المانعة له المحافظة على المستحق.

وأوضح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح أن الاجتماع الذي عقد في لجان الشؤون المالية والاقتصادية الحكومية في اجتماعات شمولياً وركز على الإصلاح المسار التي تساهم في إصلاح المسار الاقتصادي. وأضاف الوزير الصالح في تصريح صحفي عقب انتهاء الاجتماع أن الورقة التي قدمتها الحكومة في اللجنة تنقسم إلى 6 محاور إضافة إلى تقرير مقدم من قبل المستشار العالمي لدراسة بنسب الدعم وتحديد الكهرباء. وبين أنه تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر يوم الثلاثاء المقبل سيحضره فريق كامل من قسبل وزارة الكهرباء والماء للرد على أسئلة النواب، مؤكداً أن اجتماع يوم الأحد المقبل سنقدم فيه الرؤية الإيجابية الشمولية على المدى القصير وسيتم عرضها وبحثها مع مجلس الأمة. وأشار إلى أن

الثلاثاء سيكون للحديث عن الدعم وبعض الجزئيات. وأضاف الغانم: أكدنا للحكومة أن إصلاح الاختلال الاقتصادي لا يتم بالنظر لجزئية بعينها وإنما عبر النظر للإيرادات بشكل والمصاريف بشكل شامل وترتيب القرارات والإجراءات التي لا تؤثر على رفاهية ودخل المواطن وفي الوقت ذاته تصلح خلل الموازنة.

وزاد الغانم «لن نهرب من الملف الاقتصادي وقادرون على مواجهة هذا التحدي، وسننجز فيه بإذن الله كما نجتنا في تحديات أخرى»، مؤكداً أن هناك رؤية وقرارات إصلاحية كثيرة يجب تطبيقها وهناك إجراءات أخرى يجب أن نتخذ لتنوع موارد الدخل.

ودعا الغانم للخروج بمشروع وطني لإصلاح الاختلالات الاقتصادية سواء عبر بعض التشريعات أو القرارات التنفيذية، ويجب أن يقدم بشكل متوازن ودقيق وعملي، فالطريق قد يكون طويلاً لكنه غير مستحيل.

وقال الغانم في رده على سؤال حول وجود تصورات نيابية قد تقدم بشأن معالجة الاختلالات الاقتصادية، إنه لا يعنينا من يسبق الآخر سواء قدم النواب الرؤى أو الحكومة، المهم إخراج مشروع بلد.

من جهة أخرى، تمنى الغانم

نواب: دراسة

الحكومة مهلهلة

ولم نقتنع بما

قدمته



أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن مجلس الأمة لن يهرب من مواجهة التحدي الاقتصادي، وسينجز بإذن الله في معالجته كما نجح في تحديات سابقة، مؤكداً في الوقت ذاته الحاجة لمشروع وطني لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بآليات وقرارات تحفظ رفاهية المواطن، فاستمرار الوضع على ما هو عليه سيتسبب في ضرر بالغ للمواطن به كما ذكرت سابقاً.

وقال الغانم في تصريح صحفي يوم أمس عقب الاجتماع بممثلي الحكومة والمجلس الأعلى للتخطيط: إن الاجتماع كان مثمراً وضحياً وإيجابياً وفيه تحمل مسؤولية من جميع الأطراف سواء النواب أو الحكومة أو المجلس الأعلى للتخطيط، شاكرًا في الوقت ذاته محافظ البنك المركزي السابق على حضوره وإبداء رأيه.

وأوضح الغانم «إن الحكومة استعرضت العديد من الأمور واستمعت إلى وجهات نظر النواب الذين أكدوا أن القضية ليست قضية معالجة دعوات وإنما معالجة اختلالات اقتصادية وهي قضية مكررة منذ عقود، ويجب أن تنتهي إلى واقع عملي ملموس يحسنه المواطن وبما يحافظ عليه».

وتابع الغانم «يجب إصلاح الوضع الاقتصادي بآليات وقرارات تحفظ رفاهية المواطن، فاستمرار الوضع على ما هو عليه وبالتأكيد سيسبب ضرراً بالغا للمواطن مما ذكرت في وقت سابق»، مشيراً إلى أن ما يتم القيام به الآن هو للحفاظ على مستقبل المواطن وأموال الأجيال المقبلة ومستقبل الكويت والكويتيين.

وأشار الغانم إلى أنه سيكون هناك اجتماعان أحدهما يوم الثلاثاء المقبل في تمام العاشرة صباحاً والآخر يوم الأحد المقبل لتقديم الحكومة مسودة أولية تحدد خارطة طريق تطبيق إصلاحات الاختلالات الاقتصادية، لافتاً إلى أن اجتماع

الخرينج لوزير البلدية: محاسبة المتسبب في خسائر المال العام في عقود شركات النظافة

أوجه الهدر الكبير للمال العام، والتي يجب علينا جميعاً العمل معاً لمحاربتها وتقديم كل من تسول له نفسه العيب بالمال العام أو للتعاون في حقوق الدولة للقضاء العادل ليأخذ جزاءه. وتمنى الخرينج أن تكون هناك متابعة ومراجعة لكل عقود الدولة من أجل الحفاظ على هبة الدولة من تلاعب الشركات بنصوص العقود والعمل على حفظ حق الدولة من التهاون.

الكبيرة في الوزير عيسى الكندري والأخ مدير عام بلدية الكويت م.أحمد المنفوشي واعتزازة الكبير بجهودهم المتميزة في العمل على إحقاق الحق ومعالجة قضايا الفساد الكبيرة ببلدية الكويت بروح المسؤولية وحسب الوطن والحفاظ على المال العام وإضفاء موظفي البلدية المجتهدين ومحاسبة المقصرين مهما كانت مسمياتهم، معبراً عن أن قضايا الفساد تمثل أحد

لايزالون يعملون في البلدية أو خرجوا من الخدمة لأن مسؤوليتهم قائمة فهم كانت لهم سلطة الرقابة ومتابعة العقود المبرمة مع شركات النظافة غير المترزمة، مؤكداً على تحميل من هم الآن في قيادة وإدارة العقود لأن مسؤوليتهم حديثة في إدارة العقود ولا يتحملون أخطاء من سبقوهم وكثير منهم قام باكتشاف أخطاء وتجاوزات المرحلة السابقة. وعبر الخرينج عن ثقته



مبارك الخرينج

طالب نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج وزير المواصلات والدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري بالتعامل مع قضايا الفساد في البلدية بشكل جدي وسريع وبالأخص القضية الأخيرة بشأن عقود النظافة والتي تسببت بخسائر كبيرة على المال العام. وأكد الخرينج أهمية محاسبة من كان السبب في هذه الخسائر من المسؤولين السابقين سواء كانوا

16 نائباً لتخصيص ساعتين في جلسة أول مارس

لمناقشة الحكومة في معالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

د.عبد الحميد دشتي وسلطان اللغيصم وعدنان عبدالصمد وماجد موسى وصالح عاشور ود. محمد الحويلة وعسكر العززي ود. يوسف الزلزلة وعبدالله المعيوف وفصيل الكندري ود. عودة الربيعي وأحمد لاري وطلال الجلال ومحمد طنا وعبدالله التميمي وخليل الصالح وخلف دميتير.

تقدم 16 نائباً بطلب تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة في 1 مارس 2016 لمناقشة الحكومة واستيضاح سياساتها في معالجة أوضاع غير محددى الجنسية (البدون) وما قام بإنجازه الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية حتى الآن لطى الملف وإغلاقه، وذلك استناداً للائحة الداخلية لمجلس الأمة. والنواب مقدّمو الطلب هم:



جامعة الكويت

عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر
قسم البرامج التدريبية



البرنامج المتكامل لإعداد معلم التربية الخاصة

2016/3/6 إلى 2016/3/24
(الأحد - الثلاثاء - الخميس)
120 رسماً

5 - 7 مساءً



التسجيل: مراجعة عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر - جامعة الكويت - الشويخ - مبنى أكاديمية 12 - قسم التسجيل والمتابعة خلال الفترة الصباحية من الساعة 9:30-1 ظهراً
للاستفسار: قسم البرامج التدريبية - تلفون: 24987155 - 24987633 - فاكس: 24836323

http://dcsce.kuniv.edu
@ta3lemmostamer d.c.s.c.e
https://www.facebook.com/dcsce.kw
www.kuniv.edu.kw